

«جيبتيو فارما» نافذة لرؤوس الأموال الأجنبية في قطاع الدواء المصري

مدينة الدواء تكسر الاحتكار وتواجه انفلات الأسعار وتغطي الطلب



صناعة الدواء تغطي الطلب المحلي

توقفت عن تصنيع الدواء بدعوى ارتفاع التكلفة، ثم نجحت سياساتها وقامت برفع أسعار الأدوية.

وتوقع خبراء في صناعة الدواء أن تعيد المدينة الجديدة التوازن لسوق الدواء، فضلا عن مساهمتها في إتاحة الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة والسرطان التي اختفت من السوق الرسمية وبات تداولها يتم في الأسواق الموازية بأسعار مرتفعة.

وإدى شح تلك العقاقير إلى انتشار عمليات غش الدواء، لأن أسعارها مرتفعة جدا وتثير شهية تجار السوق الموازية. وتزيد جاذبية القاهرة الاستثمارية أمام شركات الدواء الأجنبية نتائج بحث الدخل والإنفاق للمصريين، وكشفت عن توجيه الأسرة المصرية لنحو 9.9 في المئة إجمالي مداخلها على الدواء والرعاية الصحية، ما يعادل نحو 316.47 دولار سنويا.

ويصل عدد الأسر المصرية نحو 23.45 مليون أسرة، الأمر الذي يزيد حجم الإنفاق الكلي سنويا على الدواء والرعاية الصحية إلى نحو 7.5 مليار دولار.

وتعيد مدينة الدواء الجديدة الثقة في فعالية الدواء المنتج محليا، بعد انتشار حملات تشكيك حول مدى فعاليتها، ما دفع شرائح كبيرة من أصحاب الأمراض المزمنة للبحث عن الأدوية المستوردة.

وتستهدف مدينة الدواء إنتاج الحاصلات الطبية وأدوية الأورام والعديد من المضادات الحيوية، وهي أنواع أساسية للمرضى، ويساعد توافرها على انضباط عمليات تسعير الدواء في السوق المحلية.

وأشار حسام عمران العضو المنتدب لشركة «رويال فارما انترناشيونال» إلى أن مدينة الدواء المصرية تعزز من توافر الأدوية في السوق المحلية، لاسيما التي تعاني نقصا مثل أدوية الهرمونات والمناعة والأورام، وسوف تقضي على الاحتكار من جانب بعض الشركات لأصناف محددة.

من شركات عالمية، فضلا عن اتجاه عدد كبير منها لإنتاج الأدوية التي سقطت في الملك العام. وتقوم الشركات الكبرى بالاحتفاظ بحقوق الملكية الفكرية لإنتاج الدواء لعدد من السنوات، بعدها تسقط في الملك العام، ويُسمح للشركات الأخرى بإعادة إنتاج هذه الأدوية ويطلق على عملية التصنيع اصطلاحا الأدوية «البديلة» أو «الجينية».

ويصل عدد مصانع الدواء في مصر نحو 152 مصنعا، بالإضافة إلى 700 خط إنتاج، ونحو 17 ألف مستحضر، بينما يصل عدد الأدوية المتداولة في السوق نحو 6300 دواء متداول.

وتنتج مصر 88 في المئة من احتياجاتها المحلية وتسعى لسد فجوتها الاستهلاكية البالغة 12 في المئة من الأدوية التي يحتاجها السوق، خاصة أنها أدوية يتم استيرادها بالكامل لأنها شديدة التعقيد، مثل أدوية مرض السرطان.

وأكد الدكتور حاتم البدوي نائب رئيس الشعبة العامة لأصحاب الصيدليات باتحاد الغرف التجارية بمصر، أن مدينة الدواء الجديدة تسهم بشكل فعال في حل أزمة نقص الأدوية والتي تعاني منها السوق المصرية منذ ست سنوات. وأوضح لـ «العرب» أن الشركات العالمية كانت تمارس ضغوطا على السوق لرفع أسعار الدواء، وعندما رفضت الحكومة تلك الضغوط في البداية

وتنتج مصر نحو 2.5 مليون طن من السكر سنويا لكنها تحتاج إلى 3.3 مليون طن.

ويشمل مشروع الشركة أرضا لزراعة 150 ألف طن من القمح و135 ألف طن من البقول وحوالي 130 ألف طن من الذرة.

وأشار سالم خلال المقابلة إلى أن القناة للسكر استزرعت 11 ألف فدان من أصل 63 ألفا انتهت من استصلاحها في مصر. ويبلغ إجمالي أراضي الشركة 181 ألف فدان.

وتابع «هناك نحو 120 ألف فدان فقط قابلة للاستصلاح من إجمالي الأرض وقابلة للري المحوري (...) سننتهي من

بين مصر والإمارات بقيمة 20 مليار دولار لتعزيز حركة الاستثمارات في البلدين. وتوسع الصفقة الجديدة من نطاق الاستثمارات الإماراتية بقطاع الدواء، وفق خطة تركز على تطوير سلسلة قيمة متكاملة في قطاع الصحة والدواء عبر استثمارات إستراتيجية ومشاريع جديدة في المنطقة العربية وخارجها.

وتضمن صفقة «أمون» تعزيز مساعي أبو ظبي القابضة للوصول إلى الأدوية الحيوية، بالإضافة إلى استثماراتها في تصنيع الأدوية داخل الإمارات والهند. وترصد شركات الدواء والرعاية الصحية العربية حزمًا مالية ضخمة لدخول السوق المصرية، تزامنا مع تطبيق القاهرة لمنظومة جديدة للتأمين الصحي، من خلالها تقدم الرعاية الصحية والدواء لجميع المواطنين بالمخلة الجديدة.

وفق الرؤية التي يتم تطبيقها تدريجيا تضمن شركات الدواء قوة شرائية ضخمة داخل المنظومة الجديدة التي تقدم الرعاية الصحية والأدوية معا. وبهذا النسق تعيد «جيبتيو فارما» إلى جانب نظام التأمين الصحي الجديد رسم خارطة الدواء التي تتسابق إليها الاستثمارات الأجنبية.

وقالت مؤسسة التمويل الدولية، وهي الذراع الاستثمارية للبنك الدولي، إن قطاع الدواء والرعاية الصحية المصري يحتاجان إلى استثمارات بقيمة 60 مليار دولار بحلول عام 2050 لتلبية الطلب المتزايد على الخدمات الطبية.

ورغم مزاحمة الاستثمارات العربية للشركات المصرية في صناعة الدواء، إلا أن موقف الشركات الأمريكية لا يزال قويا، وقالت الدكتورة داليا رضا الخبير في اقتصاديات الصحة إن الشركات الأمريكية بقيادة «فايزر» لديها حقوق الملكية الفكرية للأدوية التي تنتجها ومن هنا تكمن قوتها.

وأضافت لـ «العرب» أن غالبية الشركات المنتجة للدواء في السوق المصرية تستخدم نظام ترخيص الإنتاج

فتحت مصر نافذة جديدة أمام الاستثمارات الأجنبية ودشنت مدينة متكاملة لصناعة الدواء، تراكبا مع فورة صفقات الاستحواذ التي تنفذها بعض الشركات العربية في قطاع الدواء بمصر الذي بات مقصدا استثماريا في بلد قوته الاستهلاكية تتجاوز مئة مليون نسمة ويطمح لسد فجوة استيراد الدواء.

محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - وضعت مدينة الدواء «جيبتيو فارما» التي افتتحها الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قبل أيام القاهرة مجددا على خارطة الاستثمارات الأجنبية في قطاع الدواء وسط مساع لأن تصبح مركزا إقليميا لهذه الصناعة الإستراتيجية.

وتأمل مصر عبر مشروعها الجديد في تأمين عمليات إتاحة العلاج للمواطنين، ومواجهة الممارسات الاحتكارية التي تشهدها سوق الدواء، وأفضت إلى انفلات زمام التسعير العادل في السوق، وتطمح عبر هذا الخطوة لإتاحة القدرة التكنولوجية والصناعية في مجال صناعة الدواء.

وتقع المدينة الجديدة في منطقة الخانكة بنطاق محافظة القليوبية المتاخمة للقاهرة وتبلغ مساحتها 182 ألف متر، ومخطط تنفيذها على مرحلتين، الأولى بمساحة 120 ألف متر وتضم 15 خط إنتاج، ومخازن أمانة تشغل مساحة 7 آلاف متر بارتفاع 15 مترا.

أما المرحلة الثانية من المشروع فتقع على مساحة 60 ألف متر، وهي مخصصة لمصانع إنتاج الأدوية المعقدة، مثل الأورام والهرمونات.

وتفتتح المدينة نوافذ غير نمطية أمام رؤوس الأموال الباحثة عن مقاصد استثمارية بغرض التصنيع من أجل إعادة التصدير، وتسويق مصر موقعها الجغرافي لجذب تلك الاستثمارات بوصفها أقرب نقطة للسوق الأفريقية. وتشهد سوق الدواء بمصر عمليات اندماج واستحواذ من جانب بعض الاستثمارات العربية، بقيادة مجموعة «الحكمة» الأردنية التي أعلنت مطلع العام الحالي عن نيتها للاستحواذ على شركة «غلاكسو سميثكلين» البريطانية بهدف التوسع في السوق المصرية والتونسية. وتزامن مع الإعلان عن «جيبتيو فارما» توقيع شركة «بوش هيلث» الكندية اتفاقية نهائية لبيع حصتها بالكامل في شركة «أمون» للأدوية المصرية لشركة أبو ظبي القابضة، مقابل 740 مليون دولار. وتعزز الصفقة من زيادة تدفق الاستثمارات الإماراتية لسوق الدواء بمصر، بوصف «أمون» واحدة من أكبر شركات الأدوية في الصناعة والتسويق والتوزيع للأدوية البشيرية والبيطرية.

وتعد الصفقة ضمن منصة الاستثمار المشترك التي أطلقت قبل عام ونصف العام

حواجز مالية تمنع تعويم العملة في العراق

أجح خفض قيمة العملة العراقية مؤخرًا المخاوف من أن تكون الخطوة تمهيدا لعملية تعويم كامل للدينار، غير أن خبراء يرون أن الواقع المالي يمنع تحرير سعر الصرف نظرا لطبيعة الاقتصاد الريعي وعدم تنوع مصادر التمويل فضلا عن وجود لاعب واحد في معادلة ضبط العرض والطلب وهو البنك المركزي.

وبعد - أدى قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي مع نهاية 2020 إلى إثارة بعض المخاوف من أن هذا التراجع في القيمة يعد تمهيدا لتعويم كامل للعملة المحلية. وخفض البنك المركزي العراقي في ديسمبر الماضي سعر صرف العملة المحلية (الدينار) أمام الدولار بنسبة 24 في المئة، بهدف إدارة أفضل للمدفوعات ولتأدية الاقتصادية التي تعيشها البلاد. وبلغ سعر صرف الدولار 1470 دينارا للجمهور، ونحو 1460 دينارا للمصارف العاملة في البلاد، مقابل 1182 دينارا قبل التخفيض.

ويعاني الاقتصاد العراقي من انكماش بلغ 11 في المئة في 2020 أدى إلى تقادم نقاط الضعف الاقتصادية التي يعانيها منذ فترة طويلة، وفق ما ذكره صندوق النقد الدولي في تقرير حديث.

وأكد أن تخفيض قيمة الدينار مؤخرًا أدى إلى ارتفاع مستوى التضخم ليصل إلى 4 في المئة بسبب انعكاس فروقات أسعار الصرف وتكاليف الواردات على المستهلك النهائي. وارتفع معدل التضخم السنوي في ديسمبر 2020 بنسبة 3.2 في المئة على أساس سنوي، متأثرا بتغيير سعر صرف الدولار. وتوقع العبيدي استمرار صعود أسعار المستهلك للشهور اللاحقة. وتابع «من المتوقع أن يحافظ الدينار على سعره في حدود الـ1500 لفترة قد تصل إلى أكثر من سنة، وإذا تحسن الوضع الاقتصادي فمن الممكن رفع قيمة الدينار». واستبعد استشاري التنمية الصناعية والاستثمار عامر الجواهري حدوث تعويم كامل حتى عام 2022 لما له من تداعيات سياسية واجتماعية يصعب على الواقع الاقتصادي والسياسي العراقي تحملها الآن.

وأضاف الجواهري أن التعويم الكامل ستكون له انعكاسات سلبية على القدرة الشرائية للمستهلك العراقي وبخاصة الفئات المتوسطة والفقيرة.

ويعتمد العراق في 92 في المئة من دخله على عائدات النفط، وكانت آخر مرة خفض فيها قيمة الدينار في ديسمبر 2015 عندما رفع سعر بيع الدولار إلى 1182 دينارًا مقابل 1166 دينارًا في السابق.

ومع تزايد الصعوبات الاقتصادية التي يشهدها العالم نتيجة جائحة كورونا وظهور سلالات جديدة، يرى البعض أن لجوء العراق إلى التعويم يعد خيارا مقبولا.

منار العبيدي
التعويم يتطلب تنوع الاقتصاد لخلق التوازن في العرض والطلب

ويشعرها العالم نتيجة جائحة كورونا وظهور سلالات جديدة، يرى البعض أن لجوء العراق إلى التعويم يعد خيارا مقبولا.

تسهيلات الاستثمار تزيد زخم التجارة الخارجية لسلطنة عمان

مسقط - مكنت التسهيلات التي اقترتها الحكومة العمانية على مستوى تسهيل إطلاق الاستثمارات وإزالة عقبات التسجيل التجاري ودمج التراخيص من زيادة زخم التجارة الخارجية رغم تداعيات الوباء.

وأعلنت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العمانية في بيان أن حجم التجارة الخارجية للسلطنة خلال العام الماضي بلغ حوالي 38 مليار دولار. وقالت الوزارة في بيان إن الحجم الكلي للاستثمار الأجنبي المباشر في السلطنة لأهم الدول حتى نهاية الربع الأول من عام 2020، والتي تتمثل في المملكة المتحدة، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، الهند، البحرين، هولندا وسويسرا، بلغ 15.65 مليار ريال. وتشير بيانات رسمية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان زاد خلال 2020 بنسبة 6 في المئة مقارنة بالعام السابق له، وأنه بلغ 14.2 مليار ريال عماني (حوالي 36.92 مليار دولار).

وأكد وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار قيس يوسف



مرونة في إطلاق الاستثمارات

القناة للسكر المصرية تبدأ الإنتاج التجاري قبل يونيو وتحقق الطاقة القصوى في 2022

استصلاحها بالكامل خلال عامين في 2023. وتتملك الشركة مستودعا للسكر الأبيض تقدر سعته التخزينية بـ450 ألف طن، ويبلغ رأسمالها المدفوع 5.4 مليار جنيه. وأضاف سالم «هناك فرص كبيرة بالمنطقة للتصدير والسودان يستورد مثلا 1.5 مليون طن سنويا، وهناك فرص كبيرة للتصدير أيضا إلى مناطق شرق أفريقيا وجنوب أوروبا مما يضاعف إيرادات الصادرات». وتابع «اعتينا على جميع الفرص وثمة تنسيق وتعاون مع السلطات في كل ما نقوم به».

لرجل الأعمال الإماراتي جمال الغرير العضو المنتدب لشركة الخليج للسكر المصرية، ومستثمرين آخرين في الإمارات، بينما تحوز الثلاثين في المئة الباقية لشركة الأهلي كابيتال المصرية. وأضاف سالم أن الشركة ستوقع قرضا خلال شهرين بقيمة 600 مليون دولار أو ما يعادلها بالعملة المصرية مع تحالف بنوك محلية وعالمية يقوده البنك الأهلي المصري. لكنه لم يوضح أوجه إيفاق حصيلته القرض. وتوقع أن تمثل حصة المصنع الواقع غرب المنيا بجنوب مصر بسوق السكر المحلية ما بين 30 و35 في المئة عندما يصل إلى الطاقة القصوى.

القاهرة - قال الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة القناة للسكر المصرية، أكبر مصنع لسكر البنجر في العالم، إن المصنع بدأ مرحلة الإنتاج التجريبي وستشروع في الإنتاج التجاري قبل يونيو. وأكد إسلام سالم لرويترز «نتوقع توفير 1.5 مليون طن من البنجر في مايو ويونيو، مما سيحل محلنا قادرين على إنتاج نحو 170 ألف طن من السكر خلال تلك الفترة. طاقة المصنع القصوى بين 950 ألف طن سنويا ومليون طن، وهذا ما سنصل له في 2022». والمشروع الذي تقدر قيمته بنحو مليار دولار مملوك بنسبة 70 في المئة

للميريل.